الأهرام

• حماية الصناعات الفاشلة يسدد ثمنها الشعب المصرى

• الناس لم تشعر بتخفيضات الجمارك لأنها لم تطبق على الأغذية

• أشعر بنقص شديد لغياب قانون الاحتكار

وهناك شركات تتلاعب وتشترى بضاعة من الصين وتدخلها على أنها إسرائيلية وكل هذا يدل على وجود منافسة حقيقية لتوريد السلع، والاتفاقية لا تلزمك بتحديد نوعية الجزء الخاص بالـ ١١.٧٪، وفى صناعة الملابس على سبيل المثال لنفترض أن مصانع الزراير مرتفعة يمكنك شراء «سوست» إسرائيلية بدلا منها إذا كانت أرخص لتحقق نسبة الانتاج المطلوبة وتشترى الزراير من مكان أخر وهكذا أو تشترى بدلا من الاثنين مواد تعبئة أو ياقات أى أن لديك مساحات واسعة للتحرك.

وأخيرا أريد أن أوضح نقطة أخرى بشأن عزام، لا توجد فى الاتفاقية اشتراطات بتوفير عمالة من إسرائيل أو خبراء، الترتيبات الموجودة لا تتحدث عن ذلك وما أقصده أننا

غير ملزمين بتشغيل عمالة إسرائيلية فى مصر.

● **المصور** : نحن لا نقول بذلك لكن وجود هذا التعاون قد يشجع على استقدام خبراء وعمال من إسرائيل إلى مصر؟

●● **الوزير** : لنكن واضحين، هذا موجود بالفعل فى مصر، والاتفاقية ليس فيها اشتراطات لعمالة أو خبراء من إسرائيل، كل ما هناك عملية بيع وشراء، انت تنتج راديو على سبيل المثال فتشترى من إسرائيل جزءا من مكوناته وتبيعه، ولا نستبعد أن يقوم أحد باستقدام عامل أو خبير من إسرائيل وفى هذه الحالة هناك نظام أمنى يراقب ما يحدث.

● **المصور** : بمجرد أن توليت وزارة الصناعة والتجارة ظهرت اتفاقية «الكويز» لماذا؟! أيضا عندما عرضت الاتفاقية على الدكتور فتحى سرور قال لا اريد أن اتحدث فى هذه المسألة، لماذا عزفت الحكومة عن تقديم هذه الاتفاقية أولا إلى مجلس الشعب؟

●● **الوزير** : نحن نقول إن هذا البروتوكول لن يناقش فى مجلس الشعب لأننا عندما راجعنا رجال القانون اشاروا إلى مادة ١٥١ فى الدستور والتى تقول لو كانت هناك اتفاقية ترتب عليها التزامات على مصر يجب أن تعرض على مجلس الشعب، والحقيقة أن «الكويز» لن يترتب عليها أى التزامات، ومصر لن تلتزم بشىء ولن نعطى لاحد شيئا، إطلاقا، الاتفاقية ليست التزاما من مصر ، بل التزام من الجانب الأمريكى، بتمرير السلع بلا جمارك، وليس معنى الاتفاقية أننى من الضرورى أن أنتج كميات من سلعة معينة، واذا لم انتج لا توجد مشكلة ولن اعطى لأمريكا أى ميزة وبالتالى هذه الترتيبات لا تشكل اى عبء على مصر ولا التزامات من اى نوع ولا تدخل فى السيادة المصرية من أى نوع، وبناء على التحليل القانونى لورقة بروتوكول «الكويز» قال القانونيون ان عرض الاتفاقية على مجلس الشعب غير ضرورى، ومع ذلك قررنا كحكومة أن نرسلها إلى مجلس الشعب، لأن الموضوع بسيط جدا، وكل الحكاية ورقتان تحددان كل هذه الترتيبات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

واذا كانت هناك وجهة نظر أخرى نحن جاهزون ، لأن هناك بالفعل طلبات احاطة من

مجلس الشعب بشأن هذا الموضوع، أى أن الاتفاقية ستناقش بوضوح وصراحة فى مجلس الشعب ووسائل الإعلام.

● **المصور** : اذا كان هذا صحيحا لماذا لم نبدأ من مجلس الشعب؟

●● **الوزير** : نحن سألنا هل نحن مضطرون لانتظار عرض الاتفاقية قبل التنفيذ، وكانت الاجابة أننا لن نعطى شيئا لأمريكا ولن يترتب على القاهرة أى التزامات من الجانب المصرى، وما نفعله فى الاتفاقية يحدث بالفعل الآن، بمعنى أن اى مصنع يستطيع الآن ان يطلب شهادة منشأ لتصدير بضاعته لأمريكا فهل من المعقول أن امنعه، فى ظل القوانين الحالية لابد أن أعطيه شهادة، ولنفترض أن هناك مصنعا ينتج سلعة ٣٠٪ من مكوناتها من إسرائيل وطلب شهادة منشأ هل امنعه؟! حتى فى عدم وجود «الكويز» هذا مستحيل ، أى نحن لا نفعل شيئا جديدا.

● **المصور** : لماذا تسارعت هذه الاتفاقية بعد مجيئك ومجىء جلال الزوربا لاتحاد الصناعات فى نفس التوقيت؟

●● **الوزير** : لا توجد علاقة ، لأنه بالامانة المفاوضات بشأن الاتفاقية لم أبدأها، هذه المفاوضات كانت سارية ، وقد صرح المتحدث باسم الرئيس بأن المفاوضات كانت تجرى بشأن الكويز منذ عامين، وقال ان القطاع الخاص كان صاحب المبادرة فيها وأن القطاع الخاص طلب ذلك من الرئيس، أى أن الترتيبات كانت جارية بغض النظر عن تواجدى او تواجد جلال الزوربا.

● **المصور** : لماذا استبعدت الاسماعيلية من المناطق على الرغم من أن انتاجها يصل إلى ٧٥٠ مليون جنيه؟!

●● **الوزير** : لأن الاسماعيلية على الرغم من الأرقام المذكورة أقل تصديرا من المناطق السبع الأخرى.

● **المصور** : قلت منذ قليل إن هناك مصانع فى مصر يملكها إسرائيليون ونحن سعداء لانك اول مسئول مصرى يتحدث بهذه الصراحة عن حجم التعاون مع إسرائيل.. كم عدد المصانع الإسرائيلية الموجودة فى مصر؟

●● **الوزير** : كل هذه الأرقام معلنة وموجودة.

● **المصور** : الاتفاقية مفتوحة المدة فهل معنى ذلك أن أى فتور فى العلاقات بين مصر وإسرائيل وأمريكا سيؤدى لاغلاق هذه المصانع؟

●● **الوزير** : العلاقات السياسية قد تؤثر على العلاقات الاقتصادية وهذه مخاطرة موجودة دائما، حتى فى الاتفاقية التجارية العربية كلما اختلف العرب او حدثت بينهم مشاجرة تتوقف الاتفاقية، ولدينا الآن اتفاقية كبيرة مع أوربا. واذا افترضنا فى حالة خيالية أن علاقتنا مع اوربا تدهورت هذا بالطبع سيؤثر على الاقتصاد.

● **المصور** : الحكومة قدمت التعريفة الجمركية الجديدة على أساس انها ستقدم أسعارا مخفضة للمنتجات وحقيقة الأمر أن الحكومة ساعدت المنتجين على التخلص من

منتجاتهم الكاسدة ، وقلنا للناس ان الأسعار ستهبط لكنها لم تهبط، والسؤال التعريفة الجمركية تخدم من يا سيادة الوزير هل تخدم المنتج ام تخدم المستهلك؟

●● **الوزير** : تخدم المواطن.

● **المصور** : كيف والمواطن لم يلاحظ انخفاضا فى الاسعار بل غلاء متزايد مع انكم قدمتموها على انها تخفيض الأسعار؟

●● **الوزير** : نحن خفضنا التعريفة الجمركية من ١٤٪ إلى ٩٪ ووجهنا ٨٠٪ منها لقطاع الصناعة بسبب استراتيجى حتى تكون المصانع فى مصر تتمتع بنفس الامتيازات الموجودة فى الخارج وليس من المعقول أن يكون صاحب المصنع فى الخارج يدفع صفر٪ جمارك وأحمل صاحب المصنع ١٠٪ جمارك .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

نقطة ثانية اننى خفضت الحماية ومعنى ذلك أننى فتحت الأسواق للمنافسة من الخارج ، لأن المنتج المصرى اذا أحس بوجود منافسة من الخارج سيضطر لتخفيض اسعاره والا سيفقد السوق. وفى الفترة الماضية حدثت تخفيضات بالفعل فى بعض السلع.

● **المصور** : ماهى هذه السلع؟!

●● **الوزير** : السلع المعمرة على سبيل المثال.

● **المصور** : المنتجات الضرورية كالأغذية مثلا لم تنخفض أسعارها؟

●● **الوزير** : الأغذية طبعا لم تنخفض لأن الأكل ليس عليه جمارك أو أغلبه، وتخفيض الجمارك لم يكن من ضمن اهدافه تخفيض أسعار الأكل.

● **المصور** : ألم يكن هناك كلام عن الالبان ومستلزماتها؟!

●● **الوزير** : الألبان عليها ٢٪ من الجمارك ، وأغلب المنتجات الغذائية معفاة من الجمارك، وسعر اللبن الطبيعى فى مصر ارتفع. فالموضوع اذن لم يرتبط بالتعريفة الجمركية ، وأسعار الالبان ومستلزماتها ارتفعت نتيجة لحدوث ثلاثة متغيرات من الخارج، سعر البترول قفز الى ٥٠ دولارا للبرميل مما أثر على مواد التعبئة والوقود، وارتفاع أسعار استيراد السلع بعد ان رفعت الصين استيرادها بنسبة ٤٠٪ وارتفاع سعر اليورو وكل هذه العوامل رفعت تكلفة المدخلات من الخارج ولولا تخفيض الجمارك لكانت الارقام ارتفعت بشكل اكثر.

● **المصور** : هل تعتقد أن قانون الاحتكار الذى قدمته الدولة يكفى لحماية المجتمع ام ان القانون كان لمالأة المنتجين والوقوف فى صفهم؟! اكثر مما يقف فى صف الناس؟!

●● **الوزير** : هل القانون يقول هذا؟

● **المصور** : بشكل ما هو يقول هذا بالفعل. لأن القانون لا يعطى لجمعيات حقوق المستهلك الحق فى مقاضاة المنتج، واذا كنت كمواطن تعرضت لقانون احتكار لا استطيع ان اقيم دعوى قضائية ضد هذا المحتكر الا اذا أذنت الدولة بذلك اى ان بيدك ان تعطينى حقى او تحرمنى منه وهى نقطة ضعف اساسية فى القانون ، والقانون يهمل دور جمعيات حماية حقوق المستهلك السارى العمل بها أغلب فى بلاد الدنيا وهى نقطة ضعف أساسية؟

●● **الوزير**: نحن كحكومة طالما أعلنا أن توجهنا للاقتصاد الحر فنحن فى حاجة شديدة وملحة لاصدار قانون منع الاحتكار، وأنا في موقعى كوزير للتجارة والصناعة أشعر بنقص شديد لغياب هذا القانون نحن ١٠٠٪ بحاجة لهذا القانون و١٠٠٪ نريد أن يكون القانون يحقق التوازن بين حق المجتمع وحق الصناعة لأن القانون فى المقام الأول حماية للصناعة قبل حماية المواطن، لأنه فى غيبة هذا القانون الصناعة لن تستقيم.

● **المصور**: ماذا نفعل ياسيادة الوزير عندما تمارس احدى الشركات الاحتكار فى مجال الحديد والصلب ويلجأ المتضررون إلى أكبر مؤسستين للحساب فى مصر إلى مجلس الشعب وجهاز المحاسبات ومع ذلك حتى الآن لم يقل هذا ولا ذاك أن هناك احتكارا وبدلا من أن تتعاون المؤسستان لحل المشكلة تحولت المسألة إلى خناقة بينهما واتهامات بأن أيهما يساند المحتكر؟!

●● **الوزير**: هذه خناقة جانبية، لكن دعونى أقل ماذا فعلت لايقاف هذا العبث، حتى فى ظل عدم وجود قانون، لقد رفعت كل الجمارك المقررة على الحديد وفى التعديلات الجمركية الأخيرة رفعت الجمارك عن البليت والمدخلات الأخرى وأصبح اليوم من المستحيل أن يحتكر احد الصناعة ويوم أن يرفع سعره عن الخارج بعشرة قروش، التجار سيستوردون من الخارج وهذا ما حدث فى الأسبوع الماضى وعندما انخفضت أسعار الحديد الخردة فى الخارج قام التجار فى الداخل بتخفيض الأسعار قبل أن تجىء البضاعة إلى مصر.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

● **المصور:** لدينا مشكلة فى الصناعة المصرية، كلنا نعرف بداية من أصغر اقتصادى أننى لكى أجد فرص عمل حقيقية يجب أن أتوسع فى الصناعة لأنها توفر فرص عمل حقيقية وما حدث بالفعل أن الحكومة عملت البحر طحينة وأعلنت أن الأوربيين قادمون لإصلاح المصانع وتحديثها إلى أن وصلنا إلى الوضع الحالى وتغيير الخطاب بحيث أصبح من سيصمد على المنافسة من المصانع يصمد ومن لا يصمد يسقط ويشهر إفلاسه وبالتالى بالفعل فاجأتنا اتفاقيات الجات وهناك مصانع ممكن بالفعل أن تتفكك وتغلق وهناك مصانع ليس لمصر فيها ميزة نسبية؟!

●● **الوزير:** لا يوجد تعارض بين أن نقول نحن سنشترى خبراء من الخارج لتطوير الصناعة وبين أن نقول أنت وشطارتك، أنا رجل من الصناعة وأعرف جيدا أن هناك الكثيرين الذين مازالوا يعتمدون على حماية منتجاتهم وينظرون إلى عمليات التطوير بوصفها مكلفة ومتعبة.

● **المصور:** هل فى العالم اليوم من يأخذ مفكرة الاقتصاد الحر بالكامل كما نفعل نحن ويقول إن الصناعات غير القادرة على المنافسة ينبغى أن تموت؟

●● **الوزير:** هذا لا يحدث. ومشكلة مصر على مستوى الصناعة والصحافة والسياحة والتعليم أنها محتاجة إلى منافسة أكبر، والفرد المصرى يجب أن يعيش داخل تحديا لينتج أفضل ويتنافس.

● **المصور:** هل هناك إدراك بحجم الآثار السياسية والاجتماعية التى قد تترتب على ذلك؟

●● **الوزير:** هل السياسة الجيدة أن نحمى شخصا غير منتج أو منتجا غير أمين على حساب شعب بأكمله؟ للأسف الشعب هو الذى يدفع ثمن ذلك، بمعنى أن فشل احد قطاعات الصناعة في الدولة من يدفع ثمنه، الحكومة، والحكومة تحصل على هذه الأموال من الشعب فلماذا نحمى هؤلاء؟

● **المصور:** الذى يدفع الثمن هم العمال فهل العامل كان مسئولا عن أن الماكينات قديمة؟

●● **الوزير:** لنفترض أن هناك مصنعا قديما وصاحبه لا يريد تجديده ماذا أفعل له؟!

● **المصور:** على الأقل تحمى العمال؟

●● **الوزير:** كيف سأحميهم.

● **المصور:** أن يكون عندنا قانون يعوض الناس فى حالة البطالة ؟

●● **الوزير:** هذا موضوع تانى.

● **المصور:** لا هذا موضوع أول، لأن فى الوقت الذى لم تتمكن فيه مصر بعد من فتح فرص عمل متزايدة، ولا يوجد فى الأفق ما يؤكد أن الحكومة قادرة على استيعاب رقم ٦٠٠ ألف فرصة عمل مطلوبة سنويا وفى هذا التوقيت نقول سنعرض الصناعة بالكامل لمنافسة ولن أحميها مما سيؤدى إلى اضافة ٣٠٠ ألف عاطل جديد هذه هى المشكلة؟

●● **الوزير:** نحن بهذه الصورة نفترض الجانب السيىء فقط، لأن فتح باب المنافسة معناه وجهتان جانب ايجابى وهو فتح مشروعات جديدة وتنميتها وتحقيق مكاسب وتوسعات وعلى الجانب الآخر هناك جانب سيىء يتمثل فى اغلاق المصانع غير القادرة على التطور وهذا ليس عيبا لأن معناه اخراج ناس تمثل عبئا على الاقتصاد وغير قادرة على التطور، لأننا لو تركنا النوعيتين مع بعض لأصبحت مشكلة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية